

ثقافة العنف في سوسولوجيا السياسة الصهيونية

عبد الغني عماد

بيروت: دار الطليعة، 2001. 208 صفحات.

يتقصى هذا الكتاب جذور العنف في ظاهرة الصهيونية كحركة سياسية، وفي التاريخ المعاصر لإسرائيل كدولة يهودية؛ فهو، إذاً، بحث في السياسة والدين والتاريخ وعلم الاجتماع معاً. ولهذه الغاية عاد المؤلف إلى التاريخ القديم ليدرس الجماعات اليهودية الأولى وكتابها المقدس والعنف كطقس احتفالي من طقوسها الدينية. ثم توفر على التلمود الذي ساهم، أيما مساهمة، في تأصيل العنف وتشريعه في الثقافة الجمعية اليهودية، وعلى دراسة الصهيونية في نشأتها وإشكاليات تأسيسها، وعلى إسرائيل كنموذج لتمجيد القوة وعسكرة المجتمع وتخصيب طقوس الكراهية والعنف. ثم تعرض لظاهرة ما بعد الصهيونية والمؤرخين الجدد، فرأى في كتابات هؤلاء محاولة لتفكيك النموذج الصهيوني ونقده، لا بهدف استبداله أو إزالته، وإنما بهدف تنقية شوائبه وإجراء عملية تجميلية له لجعله مقبولاً، وإخراجه من مأزقه الكياني والوجودي.

المقولة الرئيسية في هذا الكتاب هي أن إسرائيل كيان منتج للعنف بحكم طبيعته وتكوينه البنوي (ص 5). وغاية هذا البحث تفكيك النموذج الصهيوني والثقافة التي أنتجها، ثم تحليل بنية هذا الكيان الذي قام على منطق القوة والعنصرية والاستيطان، والذي لا يستطيع، البتة، أن يتحول إلى دولة طبيعية كسائر الدول حتى لو أراد أن يستغني عن العنف والاستيطان والعنصرية. ولهذه الغاية استخدم الكاتب التحليل البنوي الوظيفي لدراسة الظاهرة الصهيونية، وهو تحليل لا يحرص اهتمامه في إيضاح الأسباب التي أدت إلى قيام بنية عنفية، بل يحاول أن يبين، في الدرجة الأولى، حاجة هذه البنية إلى العنف كثقافة وكنمط رئيسي من أنماط السلوك في إسرائيل (ص 6).

يستند الكتاب، منهجياً، إلى تقنيات علم اجتماع المعرفة، ويتوصل إلى عدة استنتاجات، منها استحالة تخليص الكيان الصهيوني من عنصريته، لأن إسرائيل ستزول ككيان وكمشروع في اللحظة ذاتها التي تتخلى فيها، طوعاً أو قسراً، عن وظيفتها الاستيطانية والعنصرية (ص 9). وهو يعتقد أن مأزق إسرائيل الآن هو عدم قدرتها على التوفيق بين الجيوبوليتيكا التوراتية المفتوحة والجيوبوليتيكا الإسرائيلية المحدودة بحدود إمكانات الدولة ومعطيات الصراع.

قصارى القول، إن هذه المقاربة الثاقبة لظاهرة العنف في تاريخ الصهيونية وإسرائيل تتميز، في الدرجة الأولى، بشموليتها وإحاطتها، فلم تكتف بتحليل الصهيونية بصفة كونها حالة استعمارية استيطانية فقط، ولم تقتصر على دراسة الدين اليهودي كوحدة تحليل فحسب، بل طورت أيضاً أدواتها التحليلية لتشمل مجموعة من وحدات القياس والتحليل، وانفردت بمعالجة آلية التغييب الصهيونية ومقولة "الفلسطيني الغائب" لتستنتج أن الفلسطيني الغائب لم يكن غائباً البتة، وإنما كان مغيباً، وها هو اليوم يصبح، مع انبثاق الانتفاضة، حاضراً بقوة، الأمر الذي يعني أننا أمام حالة فريدة ومقلوبة معاً؛ فالأيديولوجيا الصهيونية هي التي أنشأت مجتمعاً، بينما المجتمع يُنشئ الأيديولوجيا في العادة (ص 176).

معمار بعدة فجوات

يفتقر الكتاب، على أهميته، إلى الإجابة عن سؤالين: لماذا نشأت اللاسامية في أوروبا ولم تنشأ في أي مكان آخر؟ وما كان أثر المذابح التي ارتكبت في حق اليهود في روسيا سنة 1882 فصاعداً في نهوض الصهيونية؟ ومع أن هذين السؤالين ليسا من قبيل التمرين الذهني، وإنما هما في صميم أي بحث منهجي في التاريخ السياسي المعاصر، وفي تاريخ الصهيونية بالتحديد، إلا إن الكاتب لم يلتفت إلى هذه المسألة قط، بل إن ما لفته هو أن اليهود في أوروبا الشرقية كانوا يعيشون، في مطلع القرن التاسع عشر، "في شبه عزلة عن العالم. ولم يكن هذا الأمر بناء على سياسات وقرارات رسمية صادرة عن الحكومات، بقدر ما كان قراراً ذاتياً بالعيش في الغيتو، فضلاً عن الذهنية التي غذاها وسيج أسوارها الحاخامات والزعامات" (ص 5). وللحقيقة، فإن هذا الرأي غير صحيح؛ لأن أول من أدخل نظام الغيتو هو مجلس مدينة البندقية سنة 1516 الذي أرغم اليهود على السكن في أحياء خاصة بهم. وفي سنة 1616 فرض الغيتو على يهود فرانكفورت. وفي سنة 1624 فرضت العزلة على يهود فيينا، ولحق يهود روسيا وبولونيا بأقرانهم في سنة 1795 رغماً عنهم. ففي هذه السنة بالذات، جرى تقسيم بولونيا بين روسيا والنمسا وألمانيا، وصارت روسيا تحكم أكبر جالية يهودية في العالم. فمنعت يهود بولونيا من مغادرة مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى، فخلقت بهذا الإجراء ما عرف باسم "مناطق الاستيطان"، أي الغيتو الذي ظل قائماً 112 عاماً حتى نشوب الثورة الروسية. وفي هذه الأثناء كانت السلطات القيصريّة تضيق على اليهود كلما أمكنها ذلك، تماماً كما حدث بعد محاولة اغتيال القيصر ألكسندر الثاني في 1 آذار/مارس 1881؛ ففي أيار/مايو 1882، أصدرت السلطات الروسية قرارات تمنع اليهود من السكن خارج المدن، وألغت عقود الإيجار وسندات الرهن واستئجار العقارات التي كانت في حيازتهم، ومنعتهم من تعاطي التجارة أيام الأعياد. وفي تموز/يوليو 1887، جرى تحديد عدد

الطلاب اليهود الذين يحق لهم الدراسة في الجامعات. وفي شباط/ فبراير 1891 بوشر طرد اليهود من موسكو.

يعتمد المؤلف على بعض الروايات الشائعة غير التاريخية، فيكررها كما هي، ولا يخضعها لأي نقد أو شك أو تمحيص. وعلى سبيل المثال، يركز على إعلان نابليون بونابرت الذي قيل إنه أصدره سنة 1799 في إثر فرض الحصار على عكا، والذي دعا فيه جميع يهود آسيا وإفريقيا إلى الانضواء تحت لوائه من أجل إعادة تأسيس أورشليم القديمة (ص 57). والحقيقة أن إعلان بونابرت هذا هو إعلان خرافي غير موجود بتاتاً إلا في بطون الكتب التي ما برح مؤلفوها ينقلون عن بعضهم كيفما اتفق، فتتناسل الفكرة من واحد إلى واحد، وتروج بقوة الشيوخ لا بقوة الحقائق. والصحيح أن حكاية إعلان بونابرت هي قصة يهودية بامتياز تعتمد اختراع "الحدث" ثم تحميل التاريخ ما لا يحتمل، ثم إعطاء المسألة بعداً سياسياً راهناً. وخرافة إعلان بونابرت بدأت حينما عثر المؤرخ الفرنسي اليهودي بول جيفنسكي على خبر من خمسة سطور فقط في صحيفة "لا غازيت ناسيونال" الصادرة في 22 أيار/ مايو 1799 يقول: "أصدر بونابرت بياناً دعا فيه جميع يهود آسيا وإفريقيا إلى الانضمام إلى صفوفه وتحت رايته لاستعادة القدس القديمة. وقد أمدّ بونابرت عدداً من اليهود بالسلاح، وهددت كتائبهم حلب وضواحي دمشق من أمصار الباب العالي".

هذا هو الخبر. فكيف استخلص "المؤرخون" منه أن بونابرت كان يريد إنشاء دولة يهودية في فلسطين؟ هاكم الجواب: نشر مؤرخ يهودي نمساوي يدعى فرانز كوبلر الرسالة المنسوبة إلى بونابرت في مجلة "نيو جيديا" اليهودية الصادرة في لندن في أيلول/سبتمبر 1940 باللغة الإنكليزية. وادعى كوبلر أن النص الإنكليزي مترجم عن نص ألماني سلمه إياه صديقه المؤرخ الألماني فوغنر الذي زعم أنه ترجمه بنفسه عن الأصل الفرنسي، وأن الأصل الفرنسي للرسالة مفقود لأن الجيش الألماني عثر عليه مع وثائق أخرى كان يمتلكها فوغنر فصادرهما وأحرقهما، ولم يبق لهذا الإعلان أي أثر قط. وبالتأكيد فإن إعلان بونابرت غير موجود في الوثائق الفرنسية، أو في أي مكتبة أو متحف. ولمزيد من التذكير، فإن نابليون بونابرت كان معادياً لليهود، وهو الذي أصدر قرارات 30 أيار/ مايو 1806 التي نصّت، في بعض بنودها، على التمييز العنصري ضد اليهود.

وعلى المنوال نفسه يروي الكاتب عبد الغني عماد أن كامبل - بنرمان، رئيس الحكومة البريطانية، دعا إلى مؤتمر في سنة 1907 حضره ممثلو فرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا، وخرج المؤتمر بتقرير سري رُفِعَ إلى وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات،

وهو يوصي بضرورة فصل الجزء الإفريقي من المنطقة العربية عن الجزء الآسيوي بحاجز بشري قوي وغريب (ص 60). ولنا، في هذا المقام، تفصيل وكلام.

إن النص الأصلي لهذا التقرير الرائج جداً في الكتابات القومية العربية غير موجود على الإطلاق، ولم يتمكن أي باحث عربي، أو أي مؤسسة علمية عربية، من العثور على هذا النص قط. وقد صرف الدكتور أنيس صايغ عدة أسابيع في لندن في أواخر الستينات وهو يبحث عن هذا النص في المتحف البريطاني، وفي مكتب الوثائق العامة، ولم يتوصل إلى شيء. ثم ذهب إلى كمبردج وعكف على التنقيب في أوراق هنري كامبل - بنرمان التي أودعها مكتبة "كلية المسيح"، فلم يعثر على أي أثر أو إشارة. ثم عاد إل جريدة "التايمز" لسنة 1907 فلم يعثر حتى على خبر عن هذا المؤتمر، أو ذلك التقرير. وتبين لاحقاً، أن تقرير كامبل - بنرمان مجرد شفوي مرسل لا أكثر ولا أقل. والبداية أن المحامي الفلسطيني أنطون سليم كنعان ألقى محاضرة في دمشق، في 23 أيلول/ سبتمبر 1957، دارت كلها على وثيقة كامبل - بنرمان. وادعى أنطون كنعان أنه أول من كشف هذه الوثيقة، ونشر الكثير من المقالات عنها، علماً بأنه لم يذكر مصدراً واحداً لهذه الوثيقة، أو حتى النص الأصلي الكامل البتة. وعن المحامي كنعان ومقالاته نقل الكتبة والصحافيون أخبار هذه الوثيقة ومضمونها، وراجت كثيراً حتى صارت وثيقة لا يرقى إليها الشك. وتبين، فيما بعد، أن أصل الحكاية هو التالي: كان أنطون كنعان مسافراً إلى أوروبا في النصف الثاني من الأربعينات، وصودف أن كان إلى جانبه في الطائرة رجل هندي (لا يعرف اسمه). ودار حديث بين الاثنين عن الحكم البريطاني في الهند وفلسطين. وهنا أخبر الراكب الهندي (المجهول الاسم) رفيقه الفلسطيني أن مؤتمراً كان دعا إليه هنري كامبل - بنرمان في سنة 1907، وأن هذا المؤتمر أصدر توصيات تنص على كيت وكيت. والكلام كله كان شفهاً تماماً من غير أوراق، أو مذكرات، أو حتى قصاصات صحافية. وبنى أنطون كنعان من حديث الرجل الهندي حكاية مؤتمر كامبل - بنرمان ووثيقته المشهورة. فتخيلوا!

أغلاط وهفوات

يورد الكاتب في الصفحة 39 اسم أغسطس روهلنج. والصحيح أنه أوغست روهلينغ صاحب كتاب "الكنز المرصود في قواعد التلمود"، وهو كتاب مبتذل. أمّا في الصفحة 49 فيقول إن الحسيدية أسسها الحاخام إسرائيل بعل شمعون. والصحيح: بعل شمطوف. أمّا في الصفحة 165 فيذكر عنوان كتاب وليد الخالدي "كي لا ننسى" بصيغة مغلوط فيها هي "حتى لا ننسى".

في الملحق رقم (1) عن المذابح الصهيونية (ص 186 وما بعدها) يقول إن مذبحه سسعس ذهب ضحيتها 60 شهيداً. لكنه في الصفحة 204 يذكر أن عدد شهداء سسعس 16 شهيداً. فأى

الرقمين هو الصحيح؟ والصحيح، بحسب مصادرنا، 60 شهيداً. ثم يورد أن مذبحه دير ياسين أوقعت 260 شهيداً، بينما يذكر في المتن (ص 97 و98) أن عدد الضحايا بلغ 360 شهيداً، بحسب إحصاء الصليب الأحمر الدولي. ولو رجع المؤلف إلى كتاب "دير ياسين" لوليد الخالدي، وهو أدق وأشمل تحقيق عن المجزرة، لوجد الرقم الصحيح، مع أسماء الضحايا، وهو 101 ضحية. في الملحق رقم (2) عن الاغتيالات التي أقدمت عليها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية (ص 193 وما بعدها) يعدد الكاتب بعض أسماء القادة والمسؤولين الفلسطينيين الذين اغتالتهم إسرائيل، بحسب رأيه، أمثال: سعيد حمامي، وعز الدين القلق، وعلي ياسين، وعبد الوهاب الكيالي، وسعد صايل، وعصام السرطاوي، وحننا مقبل. والحقيقة أن هؤلاء لم يسقطوا على أيدي الأجهزة الإسرائيلية قط، وإنما برصاص فصيح من الأجهزة العربية، مثل "المجلس الثوري" الذي يتزعمه صبري البنا (أبو نضال).

صقر أبو فخر

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx